

إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية - حالة مصرف البركة الاسلامي 2009-2014 -

الدكتور محي الدين محمود عمر

أستاذ محاضر - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي تيسمسيلت

ملخص :

تكمن أهمية السيولة من خلال قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل بشكل مناسب، وهذا ما يجعله أمام إشكال آخر هو ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المتوقعة، ومن أجل هذا نجد أن المصرف يسعى دائما لتحقيق توازناته المالية من خلال تعظيم أرباحه وتخفيض مخاطر السيولة التي تواجهه ، ولذلك يبحث عن ذلك المستوى من السيولة الذي يمكنه من تعظيم الأرباح، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة.

الكلمات المفتاحية : المصرف ، السيولة ، مخاطر السيولة ، إدارة السيولة ، الأرباح الالتزامات

Résumé :

L'importance de la liquidité grâce à la capacité de la Banque à répondre aux obligations à court terme correctement, et cela est ce qui le rend en face de formes est une autre faiblesse de sa capacité à réaliser les bénéfices attendus, et pour cela, nous trouvons que la banque cherche toujours à atteindre les équilibres financiers par la maximisation des profits et de réduire les risques de liquidité auxquels sont confrontés, par conséquent la recherche de ce niveau de liquidité, ce qui peut maximiser les profits, et en même temps maintenir la liquidité minimum approprié.

Mots clés : banque, la liquidité, le risque de liquidité, gestion de la liquidité, les gains, les obligations

تمهيد:

يطغى الحديث عن السيولة المصرفية والتي ترجع أهميتها إلى التحديات التي تواجه العمل المصرفي ، وتعتبر أهمية إدارة السيولة مواجهة صعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها ، وهدف الربحية للمصرف ، وتلعب إدارة السيولة أهمية بالغة في السهر على تخفيض المخاطر التي تحدث اثناء الاختلال في التوازن بين العرض والطلب.

وقد زادت أهمية إدارة السيولة خصوصا بعد ظهور الأزمات المالية التي عانت منها الكثير من المصارف والمؤسسات ككل منها ، وحدوث اختلالات في الاقتصاديات الدولي وتعرض كبريات الشركات ، وزاد من أهميتها كذلك تذبذبات أسعار الصرف الحادثة كل يوم بين الارتفاع والانخفاض ، والتي تستوجب دارة سيولة يقظة ، تعمل بكفاءة عالية لتخفي مخاطر السيولة إلى اقل ما يمكن .

اشكالية البحث :

مامدى أهمية السيولة في المصارف الاسلامية ، واين تكمن مخاطرها ؟

- **أهمية الدراسة** تمثلت أهمية البحث من خلال ضرورة توضيح آثار مخاطر السيولة المصرفية على اداء المصارف الاسلامية ، وتحديد اهم السبل المنتهجة لمواجهة هاته المخاطر

- **أهداف الدراسة :** يهدف هذا البحث الى توضيح طبيعة العمل المصرفي الاسلامي ، فضلا عن دراسة اهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي من خلال دراسة اهم مؤشرات تقييمه .

- **خطة البحث :** تبعا للأهداف المتوخاة من البحث و لمعالجة الإشكالية تم تقسيم البحث إلى اربع محاور حيث يعالج المحور الأول العمل المصرفي ، يعالج المحور الثاني الصيرفة الاسلامية ، أما المحور الثالث فيتم فيه دراسة

سياسة إدارة السيولة في المصارف، بينما المحور الرابع فهو عبارة عن دراسة تحليلية لمؤشرات السيولة لدى مصرف البركة الإسلامي .

1- العمل المصرفي :

1-1: مفهوم المصارف : لغة : صرف الدنانير أي بدلها بالدراهم أو دنانير سواها ، والصراف أو الصيرفي - وجمعها صيارفة - وهو بيع النقود بنقود غيرها . والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف والمصرف ، وكلمة بنك أصلها الكلمة الإيطالية Banco وتعني مصطبة ، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تداول العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹.

- اصطلاحا : المصارف التجارية هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، كما تعرف بأنها تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأسمالي يتعامل في النقود إقراضا واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة ، وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتوظيفها في عمليات إقراض للأفراد والمؤسسات والدولة فهي تقبل الودائع المصرفية ، وتخلق الودائع بمناسبة الاقتراض وتنقل الودائع بين عملاء المصرف².

¹ - شاكرونزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 24.

² - حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2003 . ص 206.

1-2 السيولة المصرفية

يطلق لفظ السيولة "Liquidity" ويراد به أكثر من معنى، كلها تدور حول فكرة واحدة، فيطلق ويراد به النقدية، ويطلق ويراد به مدى قدرة الأصل على التحول إلى نقد دون خسارة وفي وقت مناسب ويطلق ويراد به مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية دون خسائر تذكر.

1-2-1 مفهوم السيولة المصرفية

تعرف السيولة من عدة جوانب ويمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير¹.

- السيولة المصرفية هي عبارة عن احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن ، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله.

وتعبر السيولة المناسبة على أنها عنصر أمان الودائع ا وحماية الأموال غير السائلة بالنسبة للمصرف².

1-2-2 أهمية السيولة : يمكن ادراج اهمية السيولة من خلال استخلاصها من التعاريف السابقة متمثلة

في النقاط التالية :

- تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة واستمراريتها ونموها.

¹ _سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص131.

² _أبو تركي ، حسام الدين نبيل ، إدارة مخاطر السيولة ، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية التي تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد الحادي والستون، 2011.

- تمثل السيولة أهمية لإكساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك... الخ)، وكذلك الحفاظ على هذه السمعة و تنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة و قد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك ،أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية،أو فشل عمليات إصدار سندات و غير ذلك من الأمور غير المرغوبة.
- تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة طلب عملائها إلى الأموال ، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة ، إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة ، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية:
- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين ، والتأكد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كما ظهرت .
- تعتبر مؤشرا إيجابيا للسوق المالية و للمحللين و المودعين و الإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات .
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول و ما قد تجلبه من سلبيات .
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال ¹.

¹ _ السعدي، سوسن محمد، المخاطر الناتجة في البنوك الإسلامية في الأردن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص47.

1-2-3 أساليب إدارة السيولة في المصارف

تسعى إدارة المصرف إلى تعظيم العائد من خلال توجيه الأموال نحو الاستثمار في الأصول التي تدر عوائد أكبر من غيرها داخل نطاق الخطر الذي تقبله الإدارة، ولكن يجب الأخذ بمتطلبات السيولة، حيث تعتبر كمية السيولة التي يجب أن تحتفظ البنوك التجارية إشكالية من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك ذلك لأن زيادة السيولة في البنوك التجارية يجعلها تضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو معناه من ناحية أخرى أن تلك البنوك لا تقوم بواجبها على الوجه الأكمل في تحريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد

2- الصيرفة الإسلامية

أصبحت الصيرفة الإسلامية واقعاً ملموساً فعلاً تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل وإلى أقطار الابتكار والتعامل بالإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم، الأمر الذي يستدعي منا التعرف على أهم الجوانب المحيطة بها.

2-1 مفهوم المصارف الإسلامية: تعددت التعاريف والمفاهيم عن البنوك الإسلامية إلا أنها تصب في معنى

واحد، ولذلك سنعرض جملة من هذه التعاريف :

- يعرف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية .

كما يعرف على أنه بنك تجاري رخص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية¹ .

¹ حسين محمد سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان الأردن، 2011، ص: 30 .

كما يعرف على انه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية , من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم علي مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة , ومن خلال إطار الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة.

2-2 مصادر استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.

سنتناول في هذا المطلب مصادر الأموال الداخلية والخارجية بالإضافة إلى استخدامات هذه الأموال في البنوك الإسلامية.

2-2-1 مصادر الأموال في البنوك الإسلامية :تنقسم المصادر إلى نوعين احدهما خارجي والاخر داخلي ويمكن ان نذكرهم فيما يلي :

2-2-1-1 المصادر الداخلية

- رأس المال :يعد رأس المال بالنسبة للمصارف بمثابة تامين لامتنعاص الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل بالإضافة إلى انه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط¹ ويجب أن يكون رأس المال مدفوعا بالكامل، ولا يبقى أي مبلغ مستحقا في ذمة أصحابه، كما يجب أن يكون رأس المال كافيا لمواجهة حاجات المصرف المختلفة.

-الاحتياطات :وتتمثل الأموال التي يتم الاحتفاظ بها من الأرباح التي يحققها المصرف بشكل احتياطات وتمثل احتياطات البنوك الإسلامية في الحسابات التالية²:

* حساب الاحتياطي القانوني :البنك المركزي يفرض على البنوك الإسلامية أيضا الاحتفاظ بنسبة من الإرباح يطلق عليها الاحتياطي القانوني .

¹ ريمون فرحات يوسف، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص:100.
² فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2006، ص:194.

* **حساب الاحتياطي الاختياري:** هذا الحساب لا يفرضه القانون فهو ناتج عن اتفاق بين مؤسستين وهذا من اجل تعزيز المركز المالي للبنك، من اجل مواجهة المخاطر المحتملة، ويمكن أن يأخذ نسباً مختلفة بين البنوك وينص عليه القانون التأسيسي .

* **حساب الاحتياطي الرأسمالي:** هذا الاحتياطي ناتج عن إعادة تقييم الأصول الثابتة، إذ تضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي الرأسمالي ، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية تسعى إلى تعزيز مواردها الخاصة، فيجب أن تكون أرصدة رأس المال والاحتياطات أكبر نسبياً بالمقارنة مع البنوك التقليدية.

- **حساب الأرباح غير الموزعة:** هي أرباح مرحلة من السنوات الماضية ولم يتم توزيعها من اجل الاتفاق على كيفية التوزيع وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين¹.

- **المخصصات:** المخصصات هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوما وقت الحدوث، أو مقداره بدقة ، ولذا يقال المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر.

وتهتم البنوك الإسلامية بتكوين مخصصات لمواجهة المشاكل المرتبطة ببعض الأضرار أو عدم السداد أو خيانة الأمانة وغيرها من الأخطار ويعتبر مخصص مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في البنوك الإسلامية².

2-2-1-2 المصادر الخارجية

تعتبر أنشطة قبول الودائع والمدخرات أهم أنشطة البنوك الإسلامية إذ هي المصدر الرئيسي لقدرة البنوك على إجراء عمليات التمويل والاستثمار من خلال مايلي:

¹ ناصر سليمان؛ تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث ، الطبعة الاولى، 2002، ص:282.

² ناصر سليمان؛ مرجع السابق ، ص:36.

أولاً- الحسابات الجارية: الحساب الجاري هو عقد بين شخصان يتم من خلاله تحويل الحقوق والديون الناشئة عن التعامل المتبادل بينهما إلى قيود في الحساب تتناقض تلقائياً فيما بينهما.

فهذه الحسابات وجدت لتسهيل عملية سداد المودع لالتزاماته المالية المتكررة المتعلقة بصفقات تجارية أو نفقات يومية، ويمكن للمودع أن يسحب من حسابه بحرية دون سابق إشعار .

وتنقسم الحسابات الجارية إلى حسابات جارية دائنة، حسابات جارية مدينة:

ثانياً- حسابات الادخار: حسابات الادخار هي كل حساب يقيد في دفتر يكون واجب التقديم عند كل سحب أو إيداع لرصد حركة الودائع الصغيرة الحجم في المصرف .

وتنقسم هذه الحسابات في البنوك الإسلامية إلى حسابات توفير مع التفويض بالادخار وحسابات توفير دون تفويض بالاستثمار¹

ثالثاً- حسابات الاستثمار : هي الودائع التي تستلمها البنوك الإسلامية على أساس عقد المضاربة بغرض تنميتها لأصحابها واقتسام الربح معهم وفق ما يتفق عليه المصرف والمودعين.

تعتبر هذه الودائع من أهم موارد البنوك الإسلامية مقارنة بالأنواع الأخرى .

2-2-2 استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

تشمل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على صيغ التمويل التالية:

-المضاربة : في اللغة عند أهل العراق مأخوذة من فعل الضرب في الأرض أي السير فيها للسفر.

وفي الاصطلاح هي اتفاق بين طرفين أحدهما يقدم المال ويسمى رب المال والثاني يقدم جهده وعمله ويسمى رب العمل، ويوزع الربح بحسب الاتفاق .

¹ احمد بن حسن احمد الحسيني، الودائع المصرفية -انواعها، استثمارها، دار ابن حزم، الطبعة الاولى، بيروت، 1999، ص:95.

- المشاركة: تستخدم المصارف الإسلامية هذا الأسلوب باعتباره أسلوبا فعالا ومتميزا للتمويل، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتقديم حصة من التمويل اللازم لتنفيذ احد المشروعات أو إحدى الصفقات على أن يقدم العميل الحصة المكتملة ، وتضم عملية المشاركة طرفين أو شريكين :

-المصرف يقوم بتقديم التمويل الذي يطلبه العميل دون أن يتقاضى فائدة ثابتة أو عائد ثابت (لان ذلك هو عين الربا وهو حرام) ويشارك المصرف أيضا في الناتج الصافي المحتمل من عملية المشاركة سواء أكان ربحا أو خسارة .

-العميل الذي يشارك في حصة معينة من التمويل الكلي للمشروع كما يتولى مسؤولية إدارة المشروع و الإشراف على تنفيذه إذا ما توافرت لديه المهارات والخبرة العملية الكافية لتحقيق النجاح.

- المربحة: نوع من أنواع بيعو الأمانة التي تقوم على الثقة بين المتبايعين ، والمربحة صيغة مفاعلة من الربح ، وهي بيع السلعة بزيادة ربح على تكلفة شرائها ، وتعني اشتراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد.

- المتاجرة: تعني قيام قيام التاجرة بممارسة النشاط التجاري من خلال شراء السلعة ثم اعادتها لبيعها لغايات تقليب المال فالهدف منها هو الحصول على ربح خلال يمثل الفرق بين سعر البيع وتكلفة الشراء .

-الإجارة أو التأجير: هي عبارة عن عقد إيجار بين طرفين :

-المصرف وهو الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر.

- المستأجر هو الذي سيتمتع بمزايا الانتفاع بالأصل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات.

- بيع السلم : شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها .

- **الاستصناع:** هو عقد بموجبه احد الأطراف يتعهد بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات معينة وسعر وتاريخ تسليم محددين¹.

- **المزارعة:** تعني عقد شركة بان يقوم احد الشريكين بتقديم مال او احد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

- **المسقاة:** المقصود بها هنا ان يدفع الرجل شجره لشخص آخر ليسقيه مقابل جزء معلوم من الثمار التي ينتجها هذا الشجر وفي شكل نسبة من الناتج.

3- سياسة إدارة السيولة في المصارف

تختلف سياسات إدارة السيولة باختلاف المؤسسات المصرفية، ولكن على الأقل يوجد أربعة عناصر أساسية تدخل ضمن سياسات إدارة السيولة:

- تحتوي سياسات إدارة السيولة على أهداف محددة و أهداف عامة لإدارة السيولة، بما في ذلك إستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل لإدارة السيولة.
- تحدد السياسات أدوار و مسؤوليات الهيئات المشاركة في عملية إدارة السيولة، بما في ذلك سياسات إدارة الخصوم و الأصول، و العلاقة مع المؤسسات المالية الأخرى و الهيئات التنظيمية.
- تحدد السياسات هيكل التحديد، التقرير، الرصد واستعراض ظروف السيولة في المصرف.
- تقوم السياسات بوضع حد لخطر السيولة، و إعداد خطة طوارئ لمعالجة و تخفيف ضغوط السيولة.

3-1 مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة

تستخدم البنوك العديد من المؤشرات المالية للحكم على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها، وبما يمكنها من الوفاء بالتزامها المالية في مواعيدها المتفق عليها، خاصة وأن السيولة سلاح ذو حدين، فإذا زاد حجمها عن الحد

¹ موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2011، ص: 197.

المطلوب تؤثر سلباً على ربحية المصرف ، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب والكافي سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي .ومن أبرز المؤشرات في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة مايلي :

أولاً: **نسبة الرصيد النقدي**: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، والمصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المتفق عليها، وعليه يوجد علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة .ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال مايلي :

-إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.

- سداد قروض سبق أن أقرضها المصرف للعملاء.

- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية¹.

ثانياً: **نسبة الاحتياطي القانوني**: تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي لدى البنوك المركزية بدون فائدة، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية، كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته، خاصة في الظروف غير العادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد الالتزامات المالية، كما أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي يعتبر من زاوية أخرى تجميد للأموال مما ينعكس سلباً على ربحية المصرف التجاري.

¹ -عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، "الأسواق والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 45-46.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية : تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف ، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعيةً واستخداماً في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة¹.

2-3 مؤشرات قياس السيولة

نسب السيولة تقيس السيولة عن مدى قدر المصرف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها ودون خسائر و تتكون مؤشرات السيولة من:

- صافي رأس المال العامل: تأتي أهمية رأس المال العامل كونه مقياساً نوعياً للسيولة أي درجة الثقة التي توفرها الموجودات المتداولة كما يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية قصيرة الأجل فإن الزيادة الدائمة لرأس المال العامل تمثل وسيلة مهمة لتحقيق القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة.

فهو يمثل حد الأمان ولكن يجب الانتباه إلا أنه إذا زاد رأس المال لدرجة أكبر من الحدود الاقتصادية المقدرة له، يعبر ذلك زيادة في الاستثمار العاطل مما يتسبب في مستوى ربحية الاستثمار².

من خلال حساب رأس المال العامل يمكن قياس قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، ويعتبر المقياس لهامش الأمان لمقدمي المطالبات، ويحتسب من خلال المعادلة التالية³: رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطالبات

المتداولة

وكلما كانت قيمة رأس المال العامل أعلى كانت الأوضاع في المصرف أفضل، ولكن إذا ارتفعت بشكل كبير فإن هذا يعني ضعف إدارة رأس المال العامل أو عدم جودة مكوناته أو تراجعاً في النشاط.

¹ - رضا صاحب أبو أحمد، "إدارة المصارف"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2002، ص: 195.

² ابوديات، سليمان، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، ط1 1996، ص: 15.

³ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، ص: 29.

- **نسبة التداول:** تظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من نقد، أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاقات هذه الالتزامات، وفي هذه الحالة الارتفاع فإن ذلك يدل على أن المصرف يمكن من تحويل موجداته المتداولة إلى نقد بسهولة، وفي الوقت المناسب ويجب أن لا تقل هذه النسبة 1:2 وإرتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد وتحسب بالمعادلة التالية¹: **نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة¹**

- **نسبة السيولة السريعة:** وعادة لا تختلف نسبة التداول عن نسبة السيولة السريعة للشركات الخدمية مثل المصارف و تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المصرف في عموما على الوفاء بالالتزامات في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى فك ودائعه الآجلة في المصارف الأخرى و تحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

السيولة السريعة = مجموع النقد في الصندوق و لدى المصرف المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف في الداخل والخارج / مجموع الودائع الجارية وتحت الطلب و ودائع المصارف الأخرى الجارية وتحت الطلب في الداخل و الخارج.

ويحتفظ بها المصرف لأداء المعاملات اليومية التي يقوم من فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات وإجراء المقاصات مع المصارف لمواجهة السحب اليومي على الودائع وكلما كانت هذه النسبة أعلى من 100% فإن وضع السيولة في المصرف يكون مطمئنا².

- **نسبة السيولة العامة:** تهدف هذه النسبة إلى القياس قدرة المصرف على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة وكذلك قياس مدى كفاءة المصرف في إجراء توازن بين الربحية و السيولة فمن

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 30.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 32.

المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة حلي حساب الربحية فكلما ارتفعت نسبة السيولة في المصرف كلما أدى ذلك إلى الانخفاض في مستوى الأرباح.

وتحسب بالمعادلة التالية :

نسبة السيولة العامة=مجموع النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرفي المركزي والمصارف الأخرى و المربحات الدولية قصيرة الأجل و استثمارات الأوراق المالية القابلة للتداول/مجموع الودائع للمتعاملين

تعتبر الحدود المثلى من 3% إلى 6% وتعتبر متدنية إذا قلت عن ذلك بحيث يتعرض المصرف إلى مخاطر السيولة، أما إذا ارتفعت عن ذلك يشير إلى عدم قدرة المصرف على استخدام الأموال لديه بأساليب أعلى ربحية¹

4- مؤشرات السيولة لدى مصرف البركة الإسلامي :

4-1 تقديم مصرف البركة الإسلامي :

نشأت مجموعة البركة المصرفية في مملكة البحرين، تتداول أسهمها في كل من بورصتي البحرين و دبي وتعتبر من المصارف الإسلامية الرائدة عالمياً، كما حصلت مجموعة البركة المصرفية على تصنيفات ائتمانية طويلة وقصيرة الأجل جيدة من قبل مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية. وتقدم مجموعة البركة خدمات عديدة منها التجزئة المصرفية والاستثمارية والتجارية وخدمات الخزنة، تخضع كافة الخدمات التي تقدمها مجموعة البركة المصرفية لقواعد الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو 1.57 مليار دولار. تتمتع المجموعة بانتشار جغرافي واسع في اثنتي عشرة دولة تدير بدورها أكثر من 300 فرعاً.

تأسس المصرف بالبحرين في سنة 1984م ومرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي لمزاولة الخدمات المصرفية للأفراد.¹

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 31.

4-2 تطور مؤشرات السيولة لدى مصرف البركة من سنة 2009 الى غاية 2014

من اجل تحليل اهم مؤشرات السيولة في المصرف والتطور النسبي لها حاولنا جاهدين اعداد جدول يوضح اهم هذه المؤشرات والمتمثلة فيما يلي :

الجدول رقم 01:نسبة السيولة في مصرف البركة الإسلامي (2009-2014)

السنوات	راس المال العامل	نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة العامة	نسبة التداول
2009	9975459	20.68	4.13	4.12
2010	12058296	11.79	4.16	4.15
2011	12265068	7.09	3.51	3.5
2012	13572308	4.03	3.48	3.47
2013	14382831	4.37	3.18	3.18
2014	16214685	4.13	3.24	3.23

المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

أن المصرف كان لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته أي وصلت لحد الأمان، ومن جانب آخر هناك زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة في مصرف البركة الإسلامي، كما أن نسبة السيولة السريعة كانت مرتفعة في أولى السنتين في المصرف و بدأت في الانخفاض في السنوات الاخيرة ، وهذا يعني أن المصرف كانت لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون أن يحتاج الى ودائع آجلة لدى المصارف الأخرى.

¹ الموقع الرسمي لمصرف البركة الإسلامي انظر <http://www.albaraka.com/ar>

من جهة أخرى وعند تحليل نسبة السيولة العامة في المصرف نجد انهماك النسبة مرتفعة بالحد المعتمد لها أن يكون ، والممثل بأكبر من الثلاثة ، وهذا ما يعطي تفسيراً لقدرة المصرف على الوفاء بالسحوبات المفاجئة دون الإضرار إلى تسهيل جزء من الأصول.

4-3: نتائج التحليل

من خلال حساب مؤشرات السيولة و النسب المالية المفروضة من قبل مقررات لجنة بازل 3 توصلت إلى النتائج التالية:

- لم يتعرض المصرف إلى أية مخاطر في جانب السيولة بل كان يملك فائض من السيولة خلال فترة (2009-2014) و بذلك كان قادراً على الوفاء بالتزاماته دون الحاجة إلى تسهيل ودائعها الآجلة في مختلف المصارف.

- نسبة السيولة عالية في المصرف البركة الإسلامي وهذا ما يميز دوره عن غيره من المصارف التجارية الأخرى.

- أصول المصرف الإسلامي تكفي لمواجهة المخاطر الطارئة التي قد يتعرض لها ، وهذا ما يعطي تفسيراً عن مواجهة الالتزامات من طرف المصارف الإسلامية

- تعتمد المصارف الإسلامية على تنويع من الودائع على عمليات التمويل قصر الأجل دون الاهتمام بعمليات طويل الأجل الذي هو من أساسيات أعمالها و أهمها المشاركات، و يكمن السبب الرئيس لذلك في عدم جرأة إدارة المصارف الإسلامية على الدخول في مجالات استثمار عالية المخاطر مثل المضاربة أو المشاركة.

- يتمتع المصرف بكفاية رأس مال عالية خلال الفترة المدروسة (2009-2014) حيث تجاوزت النسبة المحددة 12%.

- ارتفاع قيمة رأس المال العامل لدى المصرف الإسلامي وهذا ما يعطي لها حد الامان من الوقوع في مخاطر السيولة المصرفية .

خلاصة:

ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى رسم سياسات لإدارة خطر السيولة لكل مصرف والتي تتناسب مع وضعه والظروف المحيطة به وذلك من أجل الحفاظ على سلامة وربحية المصرف والوفاء بالتزاماته المستحقة، وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل ودراسة القوائم المالية المدققة باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها المصرف و ذلك باستخدام نسب التحليل المالي من أجل التقليل من مستوى خطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض المصرف، وكذلك لترشيد خطر السيولة والسيطرة على من أثاره الجانبية الضارة وعليه نلاحظ أن مصارف البحرين تستخدم النسب المالية في عمليات تقييم خطر السيولة بشكل كبير بحيث تعتمد على نسب السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة ونسبة التداول والتغطية النقدية و توزيعات الأرباح وصولا إلى النسب المقررة من قبل لجنة بازل "3"، كما تشترط أن تكون القوائم المالية مدققة من محافظ الحسابات مما يزيد ثقتها في هذه التقارير وبالتالي هذا يشجعها على استخدام نسب التحليل المالي للوصول إلى نتائج دقيقة وتجنب قدر المستطاع خطر السيولة.

تعد قدرة البنوك التجارية في خلق النقود ليست مطلقة، إذ أنها تخضع لعديد من القيود كما أن من بين أهم العوامل المؤثرة في المدى الفعلي لخلقها للودائع، حالة السوق من حيث الرخاء و الكساد، و تكاليف المودعين على البنوك لسحب وودائعهم في آن واحد، بالإضافة إلى أن التوسع في منح القروض مع ما يقابله عادة من الزيادة في الالتزامات التي يتعين على المصرف مواجهتها يعتبر من العوامل المؤثرة في المدى الفعلي لقدرة البنوك على خلق هذه الودائع.

تعتبر السيولة أهم مؤشر مالي دال على ملاءة المصرف و هذا ما يوصل الى أن المشكلة الحقيقية تكمن في إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق للمصرف التجاري التوازن ما بين السيولة و الربحية للمحافظة على سلامة المركز المالي لهذا المصرف .

المراجع :

- أبو تركي ، حسام الدين نبيل ، إدارة مخاطر السيولة ، مجلة مصرفية واقتصادية ريع سنوية التي تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد الحادي والستون، 2011.
- ابوديات سليمان، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، ط1 1996.
- احمد بن حسن احمد الحسيني، الودائع المصرفية -انواعها، استثمارها ، دار ابن حزم ، الطبعة الاولى ، بيروت، 1999.
- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2003 .
- حسين محمد سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية، عمان الأردن.
- رضا صاحب أبو أحمد، "إدارة المصارف"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2002.
- رمون فرحات يوسف، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
- السعدي، سوسن محمد، المخاطر الناتجة في البنوك الإسلامية في الأردن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992
- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، "الأسواق والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2006.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين.

- موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2011.
- الموقع الرسمي لمصرف البركة الإسلامي انظر <http://www.albaraka.com/ar>
- ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية، جمعية التراث ، الطبعة الاولى، 2002.